تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1443 - 1444هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2022

تقريـــــــر
الأداء المالـي والاقتصـادي
نصـف الســـنوي للعـام 2022م

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

مقدمـــــة 03

الملخص التنفيذي 04

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2022م 08

أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصـاد المحلـي 08

ثانياً: تطورات وتوقعات المالية العامة 14

1. تطـورات أداء الإيـرادات وتوقعـات نهايـة العـام 15

2. تطـورات أداء النفقـات وتوقعـات نهايـة العـام 18

3. تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام 22

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2022م، كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل، دعماً لمبادرات الإفصاح والشفافية في المالية العامة التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ويتضمن التقرير أبرز التطورات التي أثرت على الأداء المالي والاقتصادي للمملكة خلال النصف الأول من العام، إذ يستعرض التقرير عرض وتحليل أداء المالية العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي للنصف الأول من العام، كما يقدم تحديثاً وتحليلاً لتقديرات المالية العامة حتى نهاية العام، وأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2022م في ضوء التطورات الراهنة محلياً ودولياً. علماً بأن التوقعات الواردة في التقرير أولية ومبنية على المعلومات المتاحة عند إعداد التقرير. ويتبع تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، ووفقاً للأساس النقدي.

الملخص التنفيذي

شهد اقتصاد المملكة خلال النصف الأول من العام 2022م استمرار في النمو الإيجابي على الصعيد المالي والاقتصادي بوتيرة أسرع من المتوقع، حيث حققت الميزانية فائضاً مدعوماً بزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، مع توقع استمرار التحسن في الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الثاني من هذا العام. وعلى الرغم من التحديات الرئيسة التي يواجهها الاقتصاد العالمي جرّاء الظروف الجيوسياسية ومخاوف التضخم العالمي والمتوقع استمراره على المدى القريب، إلا أن المملكة قد أثبتت فاعلية الدور الذي قامت به لتخفيف هذه الآثار محلياً من خلال الخطوات الاستباقية لتعزيز الأمن الغذائي وذلك لمواجهة أزمة الغذاء وسلاسل الإمداد عالمياً بالإضافة إلى وضع أسقف على أسعار بعض المشتقات البترولية (البنزين)، حيث ساهمت هذه الإجراءات في الحد من تداعيات ارتفاع معدلات التضخم العالمية مع استمرارية تقديم الخدمات الرئيسة بالمستوى المطلوب للمواطنين والمقيمين والدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى الإصلاحات التي تم إطلاقها في ظل رؤية المملكة 2030، وهذا بدوره يعكس مدى مرونة الحكومة بالتعامل مع أبعاد التحديات العالمية الحالية، وتُعد هذه الخطوة عامل استقرار في ظل الاحتمالات القائمة باستمرارية هذه التحديات على المدى القصير والمتوسط.

- حقق **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في النصف الأول من العام 2022م بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء نمواً إيجابياً على المستوى السنوي بمعدل 11.0% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م، وهو الأعلى خلال الأحد عشر عاماً الماضية. حيث سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** نمواً بمعدل 21.6% في النصف الأول من العام 2022م، كما أظهرت بيانات النصف الأول من العام الحالي عودة مستويات أداء **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** إلى مستويات أعلى من مستويات ما قبل الجائحة بتحقيق نمو إيجابي في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حيث سجل خلال النصف الأول من العام 2022م نموّا بمعدل 5.9% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م.

- شهد **الإنفاق الاستهلاكي الخاص** خلال النصف الأول من عام 2022م نمواً حقيقياً بمعدل 6.3% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م. وقد شهدت معظم **مؤشرات الاستهلاك الخاص** ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام الحالي. كما شهدت **مؤشرات الاستثمار الخاص** تعافياً كبيراً في النصف الأول من العام 2022م مما يعكس التحسن في أداء القطاع الخاص والدور التنموي الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية، حيث حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي نمواً حقيقياً بنسبة 23.7% في النصف الأول من العام الحالي على أساس سنوي.
- وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية بمستويات مرتفعة، فقد تم احتواء جانب كبير من هذه الزيادة في المملكة، حيث ارتفع **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** في النصف الأول من العام 2022م بنسبة 1.9% مقارنة بارتفاع نسبته 5.5% للفترة نفسها من العام الماضي، ومقابل 7.9% كمتوسط للتضخم في دول مجموعة العشرين خلال النصف الأول من العام الحالي. بينما واصل متوسط **المؤشر العام لأسعار الجملة** مساره التصاعدي خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليسجل ارتفاعًا بنسبة 10.8%.
- انخفض **معدل البطالة** بين المشتغلين السعوديين خلال الربع الثاني من العام 2022م ليصل إلى 9.7% مقارنةً بـ 11.0% في الربع الرابع من عام 2021م والذي يعد أقل معدل بطالة للسعوديين خلال العشر أعوام الماضية بحسب مسح القوى العاملة للربع الثاني من عام 2022م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، في حين بلغ معدل البطالة الكلي 5.8% خلال الربع الثاني من العام 2022م.
- على ضوء النتائج الإيجابية للأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من العام 2022م، من المتوقع استمرار التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال النصف الثاني من العام، حيث تشير التقديرات الأولية إلى **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بحوالي 8.0% لعام 2022م ويعد هذا النمو أعلى من المقدر في ميزانية العام المالي 2022م عند 7.4%، مدفوعًا بنمو **الناتج المحلي للأنشطة النفطية وغير النفطية**. ومن ناحية أخرى من المُتوقع أن يشهد **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك** ارتفاعًا طفيفاً حتى نهاية العام ليصل إلى حوالي 2.6% في المتوسط لإجمالي عام 2022م مقارنة بالعام 2021م، نتيجة للارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار العالمية، ولكنها تظل أقل بشكل كبير مقارنة مع تقديرات معدلات التضخم العالمي بحسب ما تشير إليه توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2022م والذي يتوقع أن يصل إلى 8.3%.

- وقد انعكست التطورات الاقتصادية الإيجابية على أداء المالية العامة، حيث حققت **الميزانية العامة للدولة فائضاً** بلغ حوالي 135 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2022م، مقارنة بعجز بلغ نحو 12 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام السابق. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية فائضاً بنهاية العام مقداره 90 مليار ريال (2.3% من الناتج المحلي الإجمالي). حيث استهدفت الحكومة المحافظة على الفائض المقدر في الميزانية، وعليه تم تسريع الإنفاق على المشاريع الاستراتيجية ذات العائد الاقتصادي المرتفع والتي تأثرت خطط تنفيذها خلال فترة الجائحة.
- **بلغ إجمالي الإيرادات** الفعلي في النصف الأول من العام 2022م حوالي 648 مليار ريال بارتفاع نسبته 43.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5.0% عن الفترة المماثلة نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي، ومن جهة أخرى ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 74.5% نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2021م. وفي ظل الأداء الفعلي الإيجابي للنصف الأول من العام الحالي وكذلك توقع استمرار التحسن في أداء النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لكامل العام حوالي 1,222 مليار ريال بارتفاع نسبته 16.9% مقارنة بتقديرات الميزانية؛ حيث يعود هذا الارتفاع إلى الأثر الإيجابي لتطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى التطورات في أسواق البترول.
- بلغ **إجمالي النفقات** حتى منتصف العام 2022م نحو 513 مليار ريال، بارتفاع نسبته 10.3% أي بحوالي 48 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو 53.7% من إجمالي الميزانية المعتمدة.
- ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات لعام 2022م** حوالي 1,132 مليار ريال بارتفاع نسبته 18.5% عن الميزانية المعتمدة والبالغة نحو 955 مليار ريال وهو ما يشكل 28.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال الدعم الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن وبرنامج دعم صغار مربي الماشية والسلع الأساسية لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمياً، والتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الممكّنة لرؤية المملكة 2030، والتي تأثرت خطط تنفيذها خلال فترة جائحة كوفيد-19.
- بلغت الاحتياجات التمويلية حتى النصف الأول من العام الحالي نحو 54 مليار ريال ممثلة بسداد أصل الدين، وقد تم تمويل هذه الاحتياجات من خلال الإصدارات المحلية.

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإصدارات لكامل العام حوالي 115 مليار ريال مقارنة بحوالي 43 مليار ريال وفق خطة الاقتراض المعتمدة لعام 2022م، حيث تم استغلال الفرص المتاحة خلال العام الحالي لخفض احتياجات التمويل لعام 2023م من خلال تنفيذ عمليات تمويلية مسبقة تساهم في خفض مخاطر إعادة التمويل في ظل تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة.
- تم اقتراض نحو 83 مليار ريال حتى منتصف هذا العام، ومن المتوقع تنفيذ عمليات اقتراض إضافية بحسب الفرص المتاحة وأوضاع الأسواق بنحو 32 مليار ريال خلال النصف الثاني من العام 2022م شاملة عمليات التمويل الحكومي البديل.
- وتبعًا لذلك، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام 985 مليار ريال بنهاية العام الحالي أي ما نسبته 25.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بانخفاض عن النسبة المقدرة في الميزانية والتي تعادل 25.9%.

ملخص الأداء المالي الفعلي في النصف الأول من عام 2022م
مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

(مليار ريال)

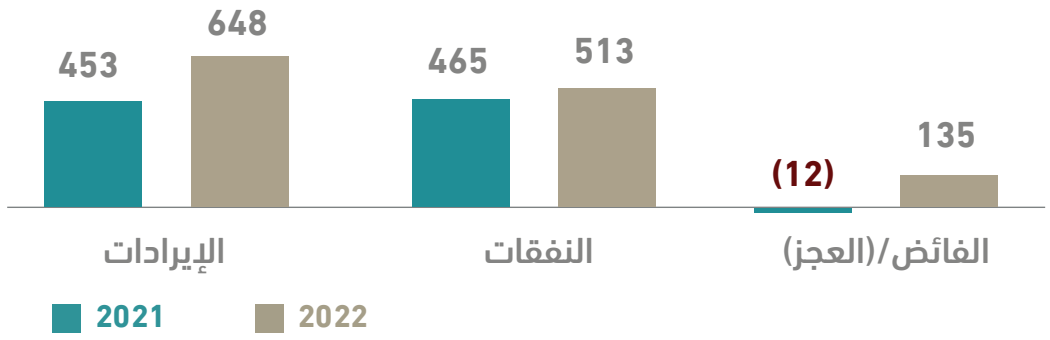

المصدر: وزارة المالية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2022م
مقارنة بالميزانية المعتمدة

(مليار ريال)

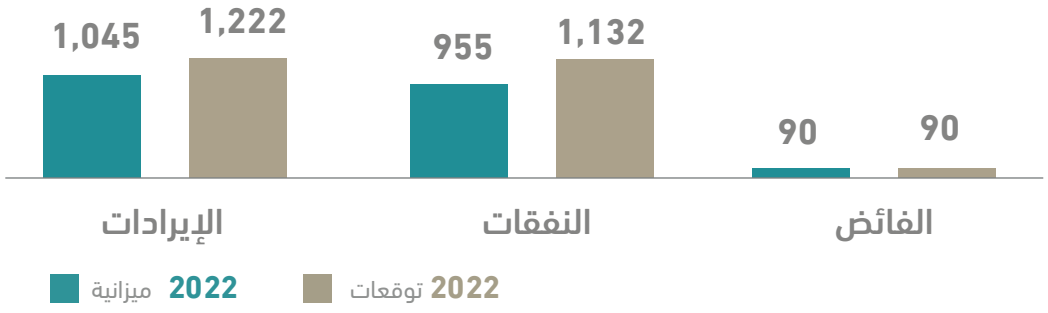

المصدر: وزارة المالية

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2022م

أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي

شهد اقتصاد المملكة خلال العام 2020م انخفاض في أداء الاقتصاد المحلي جراء تطورات جائحة (كوفيد-19) بنسبة 4.1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4% على أساس سنوي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أنه يعد أقل من الانخفاضات التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة التي بلغت حوالي 4.5%، وذلك نتيجة للإجراءات والتدابير الاحترازية الناجحة التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد والتي سارعت في عودة النشاط الاقتصادي لمستويات ما قبل الجائحة، واستمرت عملية التعافي الاقتصادي في عام 2021م، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.2% مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية الذي بلغ 6.1%. وشهد النصف الأول من العام 2022م استمرار هذا التعافي إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 11.0% مدفوعاً بنمو كل من الأنشطة النفطية وغير النفطية.

- شهد **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** خلال النصف الأول من العام 2022م نمواً إيجابياً على المستوى السنوي بمعدل 11.0% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م. حيث سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** 21.6% في النصف الأول من العام 2022م، وذلك نتيجة لزيادة إنتاج المملكة للنفط بحسب اتفاقية أوبك+ بما يقارب 22.2% في النصف الأول من العام 2022م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. كما أظهرت بيانات النصف الأول من العام الحالي 2022م نموّا في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حيث سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** خلال النصف الأول من العام 2022م نموّا إيجابيًا على المستوى السنوي بمعدل 5.9%، مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م.
- كما سجل **الإنفاق الاستهلاكي الخاص** خلال النصف الأول من عام 2022م نمواً حقيقياً بمعدل 6.3% على أساس سنوي مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م. وقد شهدت معظم **مؤشرات**

الاستهلاك الخاص ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث سجلت **قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية** نموّا إيجابياً منذ بداية العام وحتى شهر يونيو بنسبة 19.3% و80.4% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2021م.

- كما شهدت **مؤشرات الاستثمار الخاص** تعافيًا كبيرًا مما يعكس بشكل واضح تحسن أداء القطاع الخاص والدور التنموي الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية الأخرى في تعزيز إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي الذي حقق نمواً بنسبة 23.7% في النصف الأول من العام الحالي على أساس سنوي. وأظهر **مؤشر مديري المشتريات** نمواً إيجابياً في أعمال القطاع الخاص حيث بلغ المتوسط للمؤشر في النصف الأول من العام الحالي مستوى 55.8 نقطة مقارنة بمستوى 55.4 نقطة في الفترة المماثلة من العام 2021م مسجلاً أعلى نمو في شهر يونيو 2022م بـ 57 نقطة. كما سجل **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** في شهر يونيو من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 14.8% على أساس سنوي مقارنة بشهر يونيو من العام السابق.
- وقد ارتفع **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** (المؤشر الرئيس لمعدلات التضخم في المملكة) في النصف الأول من العام 2022م بنسبة 1.9% مقارنة بارتفاع نسبته 5.5% خلال الفترة نفسها من العام الماضي. في حين سجل التضخم ارتفاعًا في شهر يونيو 2022م بنسبة 2.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021م، حيث يعود ارتفاع **معدل التضخم** في النصف الأول من عام 2022م إلى زيادة الضغوط التضخمية لعدد من القطاعات (مثل: الأغذية والمشروبات، السكن والمياه والكهرباء، والنقل). كما واصل متوسط **المؤشر العام لأسعار الجملة** مساره التصاعدي خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليسجل ارتفاعًا بنسبة 10.8%، في حين شهد ارتفاعًا في شهر يونيو من العام الحالي بحوالي 8.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021م.
- وبالنظر إلى سوق العمل، أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء انخفاض معدل البطالة بين المشتغلين السعوديين في الربع الثاني من العام 2022م ليصل لأدنى مستوياته خلال العشر سنوات الماضية مسجلاً 9.7% مقابل 11.0% في الربع الرابع لعام 2021م، كما سجل معدل البطالة بين الإناث تراجعاً ملحوظاً ليصل إلى نسبة 19.3% مقابل 22.5% خلال الربع الرابع من العام 2021م، كما تراجع معدل البطالة للذكور ليصل إلى مستوى 4.7% مقابل 5.2% في الربع الرابع من العام 2021م.

- ارتفع **إجمالي الموجودات لدى البنوك** خلال النصف الأول من العام 2022م بنسبة 13.3% ليصل إلى 3.5 تريليون ريال مقارنة بـ 3.1 تريليون ريال للفترة نفسها من العام السابق، ويدعم هذا النمو الزيادة في الإقراض إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد عن 62% من إجمالي الأصول. وبالنظر إلى محفظة القروض عن كثب، نجد أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد نما بحوالي 14.8% على أساس سنوي، ويمثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ما يزيد عن 67% من إجمالي محفظة القروض، الأمر الذي يجعله محركاً للنمو في موجودات البنوك بشكل عام. كما نمت القروض الاستهلاكية في نهاية الربع الثاني بمقدار 13.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث تمثل القروض الاستهلاكية 15% من إجمالي محفظة القروض. ويعتبر استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والقروض الاستهلاكية أمراً مطمئناً وذلك لضمان استمرار التأثير الإيجابي على نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي (تكوين رأس المال الثابت- الاستهلاك الخاص).

ويوضح الرسم البياني التالي نسب النمو السنوية لكل من (الموجودات - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص - القروض الاستهلاكية) حتى النصف الأول من العام 2022م:

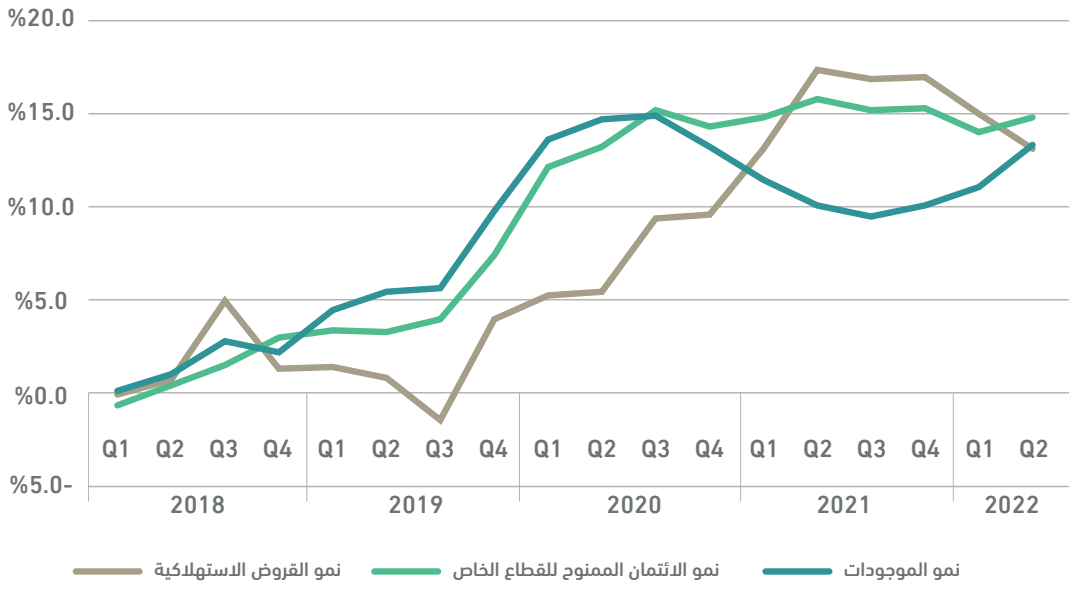

المصدر: البنك المركزي السعودي

تطورات سوق الأوراق المالية (تداول)

ارتفع مؤشر السوق المالية السعودي (تداول) بنسبة 4.9% بنهاية النصف الأول 2022م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 11,523 نقطة بنهاية النصف الأول مرتفعاً بـ 539 نقطة عن الفترة نفسها من العام السابق. فيما كانت أعلى نقطة وصل لها السوق منذ بداية العام بتاريخ 8 مايو 2022م، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 13,820 نقطة.

وفي الوقت نفسه، بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنهاية النصف الأول 2022م 11,445 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 17.7% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق. **كما بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال النصف الأول 2022م** 1,038 مليار ريال منخفضة بحوالي 22.5% مقارنة بالنصف الأول من العام 2021م.

ومن ناحية أخرى، انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال النصف الأول 2022م بحوالي 41.9% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة قرابة الـ 25.3 مليار سهم، مقارنة بـ 43.6 مليار سهم للنصف الأول من العام السابق.

وقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق المالية السعودي (تداول)، خلال النصف الأول من العام 2022م ليصل إلى 215 شركة مقارنة بـ 203 شركة مدرجة للفترة نفسها من العام 2021م.

وبالنظر إلى نسب الملكية، بلغت نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية (تداول) خلال النصف الأول 2022م 13.2% من إجمالي الأسهم الحرة. فيما شكلت نسبة ملكية السعوديين 85.1%. في حين شكلت نسبة ملكية الخليجيين 1.7%.

أداء مؤشر السوق المالية السعودي (تداول)
خلال النصف الأول من العام 2022م

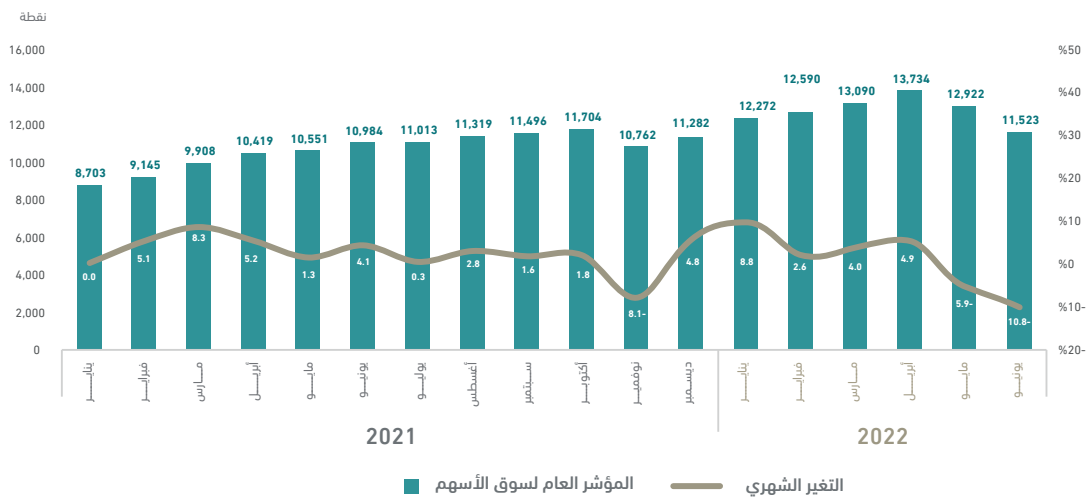

تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2022م

في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحديات التي يواجهها ومع استمرار التعافي من تداعيات جائحة (كوفيد-19)، من المُتوقع استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2022م حيث تشير التقديرات الأولية إلى **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بحوالي 8.0% لعام 2022م مرتفعاً مقارنة بالتقديرات المذكورة في بيان ميزانية العام المالي 2022م عند 7.4% لعام 2022م، مدفوعًا بنمو كلاً من الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية والناتج المحلي للأنشطة النفطية.

كما تشير التقديرات الأولية إلى **نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية تزامنًا** مع النمو الإيجابي الذي شهدته الأنشطة في ضوء الأداء الفعلي لأغلب المؤشرات الاقتصادية، حيث يتوقع لمعدلات النمو خلال العام 2022م وعلى المدى المتوسط باستمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى افتراض ارتفاع **معدلات التوظيف** في السنوات القادمة وذلك تماشيًا مع مستهدف رؤية المملكة 2030 بانخفاض **معدل البطالة** بين المشتغلين السعوديين ليصل إلى 7% بحلول العام 2030م مدفوعًا بتحسن توظيف القطاع الخاص الذي من المتوقع أن يكون هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط، بالتالي سيكون لارتفاع المشتغلين دور رئيسي في تحسن **الاستهلاك الخاص** على المدى المتوسط من خلال ارتفاع متوسط دخل الأسر.

كما تم الأخذ بالاعتبار نمو **الأنشطة الاقتصادية غير النفطية** من خلال الأنشطة المتعلقة بفتح حدود المملكة لجميع المسافرين بغض النظر عن حالة التطعيم الخاصة بهم وذلك حسب قرار وزارة الصحة، مع استئناف الرحلات الجوية من وإلى العديد من الوجهات الداخلية والخارجية، حيث بلغ أعداد الحجاج أكثر من 899 ألف حاج وحاجة، 87% منهم قدموا من خارج السعودية عبر المنافذ المختلفة بعد توقف عامين بسبب جائحة كورونا.

بالإضافة إلى هدف أن تكون المملكة وجهة سياحية رائدة عبر إتاحة العديد من الفعاليات الترفيهية والسياحية، حيث سيشهد النصف الثاني من العام الحالي بداية العديد من مواسم السعودية بفعاليات عالمية، من خلال موسم الرياض الذي سينطلق في شهر أكتوبر 2022م، ومن المتوقع أن يستقطب أكثر من 20 مليون زائر، حيث تخطى عدد زوار موسم الرياض 2021م حاجز الـ 14 مليون زائر، إضافةً إلى بداية موسم الدرعية في شهر نوفمبر، وانطلاق موسم العلا نهاية العام في ديسمبر. جميع هذه المواسم تعتبر ضمن التوجهات الأساسية للمملكة في رفع النمو الاقتصادي وتنويع الأنشطة غير النفطية بالتزامن مع الترويج لآثار وتاريخ ومعالم المملكة، تماشياً مع رؤية 2030 بأن

تستهدف الوجهات السياحية في المملكة ما يقارب 100 مليون سائح بحلول عام 2030م.

كذلك الدور الفعّال **لنفقات الأذرع الاستثمارية** متمثلة بصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، حيث يستهدف صندوق الاستثمارات العامة استثمارات محلية تقارب 150 مليار ريال في عام 2022م، بعد أن استثمر محليًا ما يزيد عن 84 مليار ريال خلال عام 2021م، ويخطط لإجمالي استثمارات محلية تصل إلى ثلاثة تريليونات ريال حتى العام 2030م، مقارنة باستثمار محلي في عام 2016م يبلغ 11.2 مليار ريال. كذلك خطط تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص متمثلة ببرنامج شريك الذي يهدف إلى إطلاق ما يصل إلى 2 تريليون ريال من استثمارات القطاع الخاص حتى العام 2025م و 5 تريليون ريال حتى العام 2030م.

ومن المتوقع أن يشهد **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك** ارتفاعًا خلال النصف الثاني من العام 2022م مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، نتيجة للارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم العالمية، واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل، مع استمرار أزمة سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الطاقة منذ بداية عام 2022م.

وفي ضوء هذه التطورات، من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلك حتى نهاية العام ليصل إلى حوالي 2.6% في المتوسط لإجمالي عام 2022م مقارنة بما تم نشرة في بيان الميزانية عند 1.3%، إذ تشير التقديرات الأولية إلى معدل تضخم أقل من عام 2021م الذي بلغ 3.1%.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي **		الميزانية	توقعات*
	2020	2021	2022	2022
المؤشرات الاقتصادية				
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**-4.1%**	**3.2%**	**7.4%**	**8.0%**
نمو الأنشطة غير النفطية	-3.4%	6.1%	4.9%	5.9%
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	**2,638**	**3,126**	**3,615**	**3,927**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	-12.5%	18.5%	15.6%	25.7%
التضخم	**3.4%**	**3.1%**	**1.3%**	**2.6%**

*توقعات أولية

** المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانياً:

تطورات وتوقعات المالية العامة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى استكمال ودعم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل رؤية المملكة 2030 ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار شهد اقتصاد المملكة نمواً إيجابياً حيث تم تحقيق فوائض في الميزانية خلال النصف الأول من العام الحالي 2022م مدعومة بشكل رئيس بالزيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إضافةً إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي وذلك بالتوازي مع جهود الحكومة بالاستمرار في تطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال زيادة مشاركة الصناديق في الإنفاق الرأسمالي كصندوق الاستثمارات العامة الذي يعد المحرك الفاعل لتنمية وتنويع الاقتصاد السعودي.

تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

01

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية حتى شهر يونيو من العام 2022م حوالي 648 مليار ريال، بارتفاع نسبته 43.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي؛ حيث ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 74.5% ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط للعام الحالي بنحو 65.2% مقارنة بأسعار العام السابق. ومن جهة أخرى ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5.0% عن الفترة المماثلة نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي وعند استبعاد الإيرادات غير المتكررة تبلغ نسبة النمو 21.2% مقارنة بالفترة المماثلة. كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2022م حوالي 1,222 مليار ريال بارتفاع نسبته 26.6% مقارنة بالعام السابق وبنسبة 16.9% مقارنة بالميزانية المقدرة؛ يعود هذا الارتفاع إلى الأثر الإيجابي لتطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية خلال السنوات الماضية، وأيضاً للتطورات الملحوظة التي شهدتها أسواق البترول.

وفيما يلي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الضرائب

سجلت إيرادات الضرائب حتى شهر يونيو من العام 2022م نحو 172 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 5.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل الإيرادات الضريبية للعام 2022م حوالي 315 مليار ريال بارتفاع نسبته 11.3% عن المقدر في الميزانية نتيجة توقع استمرار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي إضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة والتي تشمل البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري للحد من حجم تعاملات الاقتصاد الخفي وتعزيز المنافسة العادلة، بالإضافة إلى الحد من التهرب الضريبي باستخدام الحلول التقنية في عمليات

تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال الفوترة الإلكترونية، وانعكس ذلك على:

ارتفاع إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لتبلغ نحو 14 مليار ريال للنصف الأول من العام 2022م مرتفعة بنسبة 37.9% عن العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع ضريبة دخل الشركات والمنشآت حيث حققت خلال النصف الأول من العام الحالي 9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 92.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق نتيجة التحسن في أداء القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، ومن المتوقع أن تسجل بنهاية العام الحالي 12 مليار ريال مرتفعة بنسبة 66.4% عن المقدر لها في الميزانية.

كما سجلت ضريبة الاستقطاع لغير المقيمين حوالي 5 مليار ريال للنصف الأول من العام الحالي، حيث انخفضت بنسبة 9.3% مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك لانخفاض قيمة المدفوعات المرتبطة بالخدمات الخاضعة لضريبة الاستقطاع مقارنه بالفترة المماثلة، وقد تم تحصيل مبالغ من إيرادات غير متكررة خلال العام الماضي تقدر بحوالي 2 مليار ريال نتيجة زيادة المتحصلات النقدية عن الفترات السابقة، بالإضافة إلى أثر مبادرة الإعفاء من الغرامات. ويتوقع أن تبلغ حتى نهاية العام الحالي 10 مليار ريال بارتفاع نسبته 18.8% عن الميزانية المعتمدة.

وبناء على ما سبق، من المُتوقع أن تصل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 22 مليار ريال بنهاية العام مسجلة ارتفاع بنسبة 40.6% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة، وذلك إشارة إلى النمو الإيجابي المتوقع في النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الخاص انعكاساً لجهود تحسين البيئة الاستثمارية ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

كما سجلت الإيرادات من **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 125 مليار ريال للنصف الأول من العام الحالي، حيث ارتفعت بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أداء بنود مبادرات الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

كما يُتوقع أن يسجل إجمالي **الضرائب على السلع والخدمات** بنهاية العام نحو 245 مليار ريال بنسبة ارتفاع 9.5% عن المقدر في الميزانية؛ نتيجة التحفظ في تقديرات الميزانية نظراً لحالة عدم اليقين المرتبطة بتطورات الجائحة وامتداد أثرها على عام 2022م، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لتعافي النشاط الاقتصادي بشكل أكبر مما كان مقدر له لكامل العام، واستمرار تحسن ونمو مؤشرات الاستهلاك والاستثمار.

وبالنسبة **للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** فقد بلغت نحو 10 مليار ريال للنصف الأول من العام مرتفعة بنسبة 25.8% عن الفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة بعض السلع المستوردة ارتباطاً بتحسن النشاط الاقتصادي إضافة إلى أثر التضخم العالمي، كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع إجمالي الواردات السلعية خلال النصف الاول من العام الحالي 2022م بنسبة 17.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء. ويُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** بنهاية العام نحو 18 مليار ريال في العام 2022م وهي عند مستويات مقاربة للمقدر في الميزانية.

كما سجلت إيرادات **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 23 مليار ريال بارتفاع نسبته 1.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك بسبب تحسن أداء القطاعات الاقتصادية. كما تجدر الإشارة أن جزء كبير من إيرادات هذا البند يتم تحصيلها خلال النصف الأول من العام. وعليه، من المُتوقع أن تسجل **الضرائب الأخرى** لإجمالي العام نحو 30 مليار ريال بارتفاع نسبته 17.1% مقارنةً بالمقدّر في الميزانية؛ ويعزى ذلك إلى تحسن النشاط الاقتصادي بشكل أكبر مما كان متوقع في بداية العام.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي **الإيرادات الأخرى** حتى نهاية شهر يونيو من العام 2022م حوالي 476 مليار ريال بارتفاع نسبته 64.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ويعود السبب إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت حوالي 434 مليار ريال حتى نهاية شهر يونيو من العام الحالي بنسبة نمو 74.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار النفط للعام الحالي مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت حتى شهر يونيو من العام الحالي 104.7 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 65.1 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما بلغ متوسط إنتاج النفط 10.4 مليون برميل يومياً حتى شهر يونيو بزيادة نسبتها 22.2% عن العام الماضي. ويُتوقع أن تبلغ **الإيرادات الأخرى** للعام 2022م حوالي 908 مليار ريال مرتفعة بنحو 19.0% مقارنةً بتقديراتها في الميزانية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار النفط للعام الحالي.

تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

02

بلغ **إجمالي النفقات** حتى منتصف عام 2022م نحو 513 مليار ريال، بارتفاع نسبته 10.3% أي بحوالي 48 مليار ريال مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو إلى 53.7% من إجمالي الميزانية المعتمدة مقارنة بنحو 47.0% خلال الفترة المماثلة من العام السابق؛ وجاءت الزيادة نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 38.0% أي بنحو 14 مليار ريال وارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 7.9% وبحوالي 34 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. ويتوقع أن يسجل إجمالي النفقات للعام 2022م ارتفاعًا بنسبة 18.5% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,132 مليار ريال، وذلك نتيجة دعم وتعزيز أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية منها دعم إضافي للضمان الاجتماعي ولبرنامج حساب المواطن وزيادة أعداد المستفيدين، كذلك الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم وتأثيرها على الاقتصاد المحلي من خلال الضغوط التضخمية وزيادة أسعار السلع الأساسية، وتضخم أسعار السلع والغذاء لما لها من تبعات قد تستمر في المدى القريب، كذلك تأثر سلاسل التوريد العالمية كجزء من تبعات جائحة (كوفيد-19) والتحديات الجيوسياسية، والحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الرئيسة بالمستوى المطلوب للمواطنين والمقيمين والدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية المستوردة، بالإضافة إلى تسريع تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي التي تأثرت خطط تنفيذها خلال فترة جائحة (كوفيد-19).

النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي **النفقات التشغيلية** حتى منتصف العام الحالي نحو 462 مليار ريال، بارتفاع نسبته 7.9% أي بحوالي 34 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على باب **السلع والخدمات** بنحو 24 مليار ريال، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي خاصة للسلع الأساسية وتأثر سلاسل الإمداد، وزيادة الصرف على نفقات الخدمات العامة والمستلزمات الطبية، وبالإضافة إلى مبادرات تسهم في تحفيز القطاع الخاص للتوسع في التوطين، ورفع معدلات مشاركة القوى البشرية الوطنية في سوق العمل، إلى جانب تطوير الأنظمة الحكومية الرقمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، كذلك ارتفاع الصرف على نفقات الصيانة والنظافة والتشغيل ويعزى ذلك لعدة أسباب منها إدارة وتشغيل وصيانة مشروع قطار الحرمين، ومشروع التشجير للشوارع والميادين والساحات ومبادرة الحد من التشوه البصري في المدن.

كما ارتفع الصرف على باب **تعويضات العاملين** بنسبة 2.2% ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى أثر العلاوة السنوية، بينما ارتفع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 19.9% أي بحوالي 2 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة الدعم المبكر لشراء القمح في بداية العام 2022م وارتفاع أسعارهما عالمياً، بالإضافة إلى الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني.

في ضوء تطورات الأداء الفعلي ولمواجهة تداعيات التضخم العالمي من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية لكامل العام** حوالي 981 مليار ريال مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنسبة 13.6% أي حوالي 117 مليار ريال. حيث يتوقع ارتفاع إجمالي باب **السلع والخدمات** بنحو 78 مليار ريال، منها النفقات الطبية، والنفقات التشغيلية في الصيانة والنظافة والتشغيل منها؛ المباني المدرسية، إلى جانب تطوير الأنظمة الحكومية الرقمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى تدريب وتحفيز القطاع الخاص لتوطين المهن.

وكذلك من المتوقع ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 11.3% بحوالي 7 مليار ريال مقارنة بالميزانية المعتمده له؛ وذلك مع زيادة الاعتمادات الخاصة بالإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية التي تستهدف الأسر والأفراد المستحقين وتخصيص مبلغ إضافي للضمان الاجتماعي ومستفيدي برنامج حساب المواطن.

ومن المتوقع أن يرتفع الصرف على برنامج حساب مواطن بناءً على الأمر الملكي بتخصيص مبلغ إضافي بحوالي 8 مليار ريال لمستفيدي البرنامج، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إيداع أكثر من 118 مليار ريال منذ إطلاق البرنامج حتى شهر يونيو 2022م في حساب المستفيدين لأكثر من 1.8 مليون رب أسرة وحوالي 8.1 مليون تابع، وبلغ عدد المستقلين أكثر من 120 ألف مستفيد.

ومـن ناحية أخـرى يتوقـع أن يرتفع الإنفاق علـى بـاب **الإعانـات** بنسـبة 11.3% أي نحـو 3 مليـار ريـال؛ لمواجهـة الضغـوط التضخميـة حيـث مـن المتوقـع اسـتمرار ارتفـاع الصـرف علـى إعانات شـراء القمـح، إضافة إلـى إعانات الاعـلاف، كمـا تجـدر الإشـارة إلـى الأمـر الملكـي بتخصيـص 0.4 مليـار ريـال دعم مالي لمسـتفيدي برنامـج صغـار مربـي الماشـية. كذلـك ارتفـاع الدعـم المالـي لمسـتحقي الدعم السـكني ودعم الشـراكات والاسـتثمار مـع القطـاع الخـاص لتحفيـز تطويـر المنتجات السـكنية.

ومـن المتوقـع ارتفـاع بـاب **المنـح** عـن الاعتمـاد المخصـص لـه بنسـبة 8.6% حوالـي 0.2 مليـار ريـال؛ نتيجـة تعزيز إعانـة مركز الملك سـلمان للإغاثـة والأعمـال الإنسـانية؛ ويأتـي ذلـك ضمـن المسـاعدات الإنسـانية والإغاثية المقدمـة مـن المملكـة للـدول وانعـكاس لدورهـا الريـادي كواحـدة مـن أعلـى الـدول مسـاهمة فـي مجـال المسـاعدات الدوليـة.

النفقات الرأسمالية

بلـغ إجمالـي **النفقـات الرأسـمالية** حتـى منتصـف العـام 2022م نحـو 51 مليـار ريـال، بارتفـاع نسـبته 38.0% حوالـي 14 مليـار ريـال مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق، وذلـك نتيجة تعزيـز تنفيذ برامج تحقيـق الرؤية والمشـاريع الكبـرى فـي مختلـف القطاعـات، ولدعـم توجـه المملكـة فـي تبنـي نهـج الاقتصـاد الأخضر وتفعيل مبادرة "السـعودية الخضـراء" لمواجهـة تغيـر آثـار المنـاخ ورفـع الغطـاء النباتـي بالإضافـة إلـى زيـادة الإنفـاق علـى الإنشـاءات الخدميـة، منهـا إنشـاءات الميادين والمنتزهات ومشـروع حديقة الملك سلمان والمسـار الرياضي، والسـكك الحديدية ومحطـات القطارات وإيصـال خدمات الكهرباء للأراضـي الخاصـة لـوزارة الإسـكان وتوفيـر خدمـات الصرف الصحـي، كذلك ارتفاع الصرف علـى المبانـي الصحيـة.

تمضـي الحكومـة قدمـاً فـي عمليـة **الإصلاحـات والتحـول الاقتصـادي** وزيـادة درجـة التنـوع الاقتصـادي وتسـتهدف الاسـتفادة مـن الفـرص المتاحـة للتعجيـل والإسـراع بتنفيـذ بعـض البرامـج والمشـاريع التـي سـيكون لهـا أثـر اقتصـادي واجتماعـي مرتفـع، بالإضافـة إلـى أثـر مالـي إيجابـي على المـدى المتوسـط، حيث من المتوقـع أن تبلغ بنهايـة العـام 2022م حوالـي 151 مليـار ريال مرتفعـة عـن المعتمد لهـا بداية العام بنسـبة 64.9% نحو 60 مليار ريال؛ وتشـمل المشـاريع المخطـط زيـادة الإنفـاق عليها والإسـراع من تنفيذهـا منهـا؛ مشـروع المسـار الرياضـي، حديقـة الملـك سـلمان وغيرها من المشـاريع، بالإضافة إلى إيصـال خدمات الكهرباء للأراضي الخاصـة لـوزارة الإسـكان، وتصريـف ميـاه الأمطـار ودرء أخطار السـيول وإنشـاء محطات وشـبكات المياه والخزانـات لتعزيز المصادر من الميـاه المحـلاة.

الإنفاق على مستوى القطاعات

منذُ بداية العام المالي 2022م بلغ معدل نمو الإنفاق نسبة 8.4% في **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** ليصل إلى 100 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة زيادة الصرف على نفقات العلاج والمستلزمات الطبية والأدوية، علاوة على ذلك استمرار دعم أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية. كذلك ارتفع الإنفاق على **قطاع الخدمات البلدية** نتيجة لارتفاع الصرف من الميزانية على السكك الحديدية ومحطات القطارات، أيضاً معالجة التشوه البصري في مواقع حيوية، بالإضافة إلى تطوير وتجهيز وإنشاء الحدائق والساحات البلدية والمسطحات الخضراء؛ حيث ارتفع المنصرف الفعلي بنسبة 75.4% ليبلغ 25 مليار ريال حتى منتصف العام مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق.

كما زاد الصرف على كلٍ من **قطاع التعليم، وقطاع البنود العامة، وقطاع الأمن والمناطق الإدارية** بنسبة 7.9% و7.7% و8.6% على التوالي.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ الصرف على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** 198 مليار ريال بارتفاع نسبته 43.5% (60 مليار ريال) عن المعتمد، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على **القطاع العسكري** ليصل إلى 245 مليار ريال أي ما نسبته 43.4% (74 مليار ريال) عن المعتمد له بداية العام، في المقابل من المتوقع انخفاض الصرف على **البنود العامة** ليصل إلى 166 مليار ريال وذلك بتراجع بنحو 8.9% (16 مليار ريال) عن المعتمد.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	الميزانية المعتمدة 2022م	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2022م	نسبة المنصرف من الميزانية	توقعات 2022م	نسبة التغير % (الميزانية المعتمدة 2022 - توقعات 2022)
الإدارة العامة	32	18	%54.8	36	%10.1
العسكري	171	105	%61.5	245	%43.4
الأمن والمناطق الإدارية	101	50	%49.0	110	%8.3
الخدمات البلدية	50	25	%50.4	61	%23.5
التعليم	185	98	%53.1	195	%5.5
الصحة والتنمية الاجتماعية	138	100	%72.0	198	%43.5
الموارد الاقتصادية	54	30	%55.5	75	%39.0
التجهيزات الأساسية والنقل	42	19	%45.2	47	%10.7
البنود العامة	182	69	%37.9	166	%8.9-
المجموع	**955**	**513**	**%53.7**	**1,132**	**%18.5**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

03

شهد أداء الميزانية خلال النصف الأول من العام 2022م تحقيق فائض في الميزانية، وذلك نتيجةً لتحسن أداء المالية العامة والنمو الاقتصادي للمملكة. وبعد استمرار تسجيل عجوزات في الميزانية لمدة دامت 8 سنوات، من المتوقع تحقيق فوائض بنهاية العام 2022م. وعلى الرغم من تحقيق فوائض في الميزانية خلال النصف الأول من العام 2022م إلا أن الحكومة استمرت في الاقتراض وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام الحالي وأيضاً استغلال الفرص المتاحة في الأسواق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للعام 2023م والأعوام القادمة بالإضافة إلى استغلال الفرص لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية. وعليه من المتوقع أن يتراوح رصيد الدين العام بنهاية العام 2022م عند مستويات أعلى من المقدر له، نتيجة إتمام عمليات تمويل مسبقة لخفض حجم احتياجات الاقتراض للعام القادم 2023م وإتمام جزء من عمليات التمويل الحكومي البديل خلال العام. ومن المتوقع ارتفاع رصيد الاحتياطيات الحكومية بنهاية العام 2022م مقارنة بالمقدر له في الميزانية وذلك لتقوية المركز المالي للدولة والحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية.

سجلت الميزانية فائضاً خلال النصف الأول من العام 2022م نحو 135 مليار ريال مقارنة بالعجز البالغ 12 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2021م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى التحسن في أسعار النفط والتي بدورها ساهمت في ارتفاع الإيرادات النفطية بشكل كبير.

فائض/عجز الميزانية
بنهاية النصف الأول العام 2022م مقارنة بنفس الفترة العام 2021م

(مليار ريال)

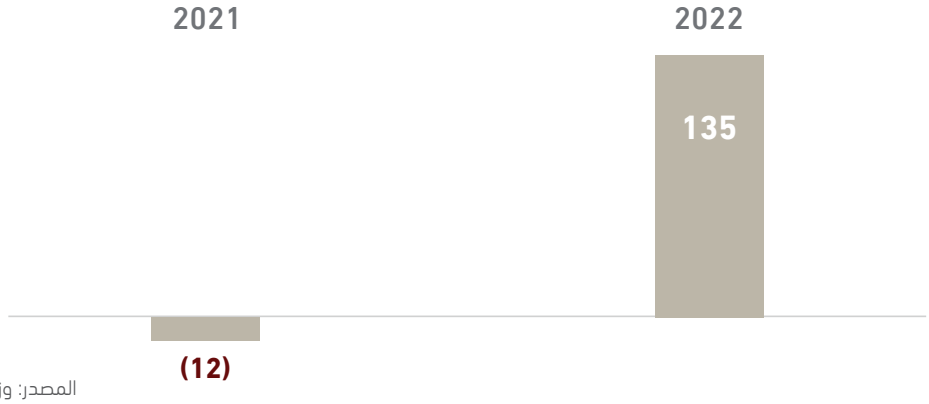

المصدر: وزارة المالية

بلغت **عمليات التمويل الحكومية** خلال النصف الأول من العام نحو 83 مليار ريال وهي جميعها إصدارات محلية، وبلغ إجمالي سداد أصل الدين خلال النصف الأول من العام نحو 54 مليار ريال، حيث بلغ سداد أصل الدين المحلي نحو 37 مليار ريال وسداد أصل الدين الخارجي نحو 18 مليار ريال. الجدير بالذكر هو أنه تم خلال النصف الأول من العام 2022م إتمام عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك محلية قائمة ومستحقة في الأعوام 2023م و2024م و2026م بقيمة إجمالية تجاوزت 25 مليار ريال، وفي المقابل إصدار صكوك جديدة ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي بلغت قيمتها الإجمالية نحو 26 مليار ريال بهدف إدارة المطلوبات وخفض مخاطر إعادة التمويل وتوحيد الإصدارات المحلية للحكومة لتكون ضمن إطار برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي. أيضاً، تم اقتراض ما يقارب 15 مليار ريال كتمويل إضافي مسبق لسداد جزء من مستحقات العام 2023م. وبذلك بلغ رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2022م حوالي 967 مليار ريال، بينما بلغ رصيد الدين العام في النصف الأول من عام 2021م نحو 923 مليار ريال.

سداد أصل الدين للنصف الأول من العام 2022م
مقارنة بالنصف الأول لعام 2021م

(مليار ريال)

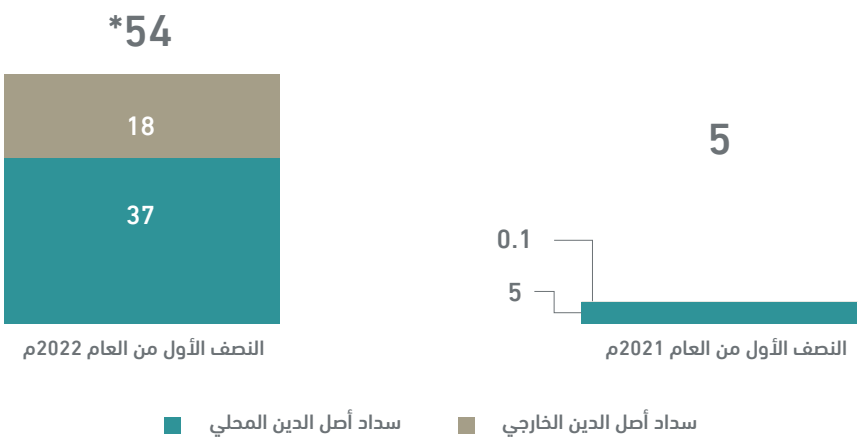

المصدر: وزارة المالية

*تشمل على عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك محلية قائمة ومستحقة في الأعوام 2023م، 2024م، 2026م

رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2022م
مقارنة بالنصف الأول لعام 2021م

(مليار ريال)

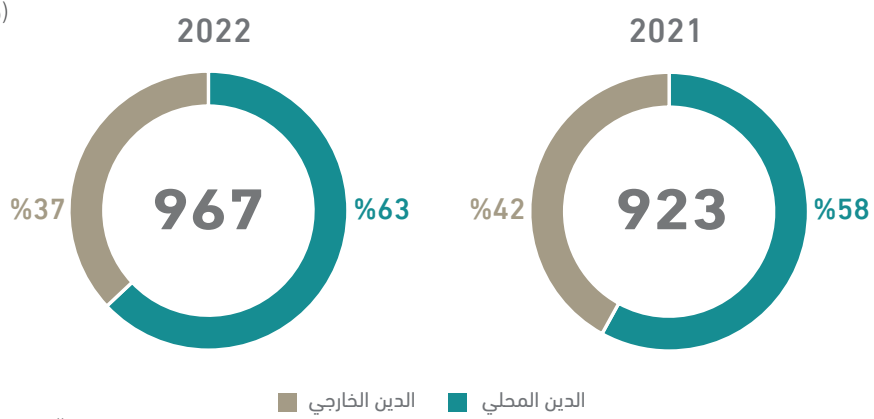

المصدر: وزارة المالية

وبلغ **متوسط تكلفة التمويل** على الصكوك المحلية التي تم إصدارها خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي 3.2%، بينما بلغ متوسط أسعار الفائدة للسندات والصكوك التي تم إصدارها خلال النصف الأول من عام 2021م حوالي 2.0%، حيث شهدت معدلات الإقراض بين البنوك السعودية لـ 3 أشهر (السايبور) ارتفاعاً بوتيرة متسارعة منذ بداية العام لتصل إلى حوالي 3% بنهاية شهر يونيو مقارنة بالمعدلات المنخفضة عند الفترة نفسها العام الماضي والتي كانت عند حوالي 0.79%، حيث قام البنك المركزي السعودي برفع أسعار الفائدة في يونيو بمقدار 50 نقطة أساس ويُعد ثالث رفع لسعر الفائدة خلال منتصف هذا العام بعد أن تم رفعه في شهري مارس ومايو تماشياً مع رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم، والذي قام برفع أسعار الفائدة الأمريكية بمقدار 0.75 نقطة مئوية خلال شهر يونيو وهي الزيادة الثالثة حتى منتصف هذا العام. ويُتوقع أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي بعدة ارتفاعات خلال النصف الثاني من العام لتتراوح معدلات الفائدة في النطاق 3.25% إلى 3.5% بنهاية العام 2022م.

ومن غير المتوقع أن تتأثر نفقات التمويل (التي تم تقديرها في الميزانية) خلال العام 2022م بارتفاع أسعار الفائدة أخذاً في الاعتبار أن نسبة كبيرة من إصدارات الديون الحكومية تمت على أساس عائد ثابت بالإضافة إلى أنه تم الأخذ في الاعتبار عند إعداد الميزانية التغيرات المتوقعة في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من تطورات الأحداث المالية والاقتصادية العالمية لمواجهة أزمة الغذاء وسلاسل الإمداد عالمياً وزيادة الصرف لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وتسريع تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية، إلا أن السياسات المالية أثبتت فعاليتها في نجاح مسيرة مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة في السنوات السابقة، حيث تشير التقديرات المحدثة إلى تحقيق فائض الميزانية ليسجل بنهاية العام 90 مليار ريال (2.3% من الناتج المحلي الإجمالي) حيث استهدفت الحكومة المحافظة على الفائض المقدر في الميزانية، وعليه تم تسريع الإنفاق على المشاريع الاستراتيجية

ذات العائد الاقتصادي المرتفع والتي تأثرت خطط تنفيذها خلال فترة الجائحة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاحتياجات التمويلية بنهاية العام 2022م ما يقارب 73 مليار ريال لسداد مستحقات أصل الدين ودعم مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تبلغ إجمالي الإصدارات لكامل العام حوالي 115 مليار ريال مقارنة بحوالي 43 مليار ريال وفق خطة الاقتراض المعتمدة، حيث قام المركز الوطني لإدارة الدين باستغلال الفرص المتاحة خلال العام الحالي لخفض احتياجات التمويل لعام 2023م من خلال تنفيذ عمليات تمويلية مسبقة تساهم في خفض مخاطر إعادة التمويل في ظل تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة. تم اقتراض نحو 83 مليار ريال حتى منتصف هذا العام، ومن المتوقع تنفيذ عمليات اقتراض إضافية بحسب الفرص المتاحة وأوضاع الأسواق بنحو 32 مليار ريال خلال النصف الثاني من العام 2022م شاملة عمليات التمويل الحكومي البديل. وتبعًا لذلك، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام 985 مليار ريال بنهاية العام الحالي (25.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بانخفاض عن النسبة المقدرة في الميزانية والتي تعادل 25.9%.

كما سجلت الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بنهاية النصف الأول من العام حوالي 319 مليار ريال حيث تم سحب ما يقارب 30 مليار ريال تم توجيهها لسداد دفعات قروض محلية وكذلك ودائع أجنبية وتم صرف ما يقارب مليار ريال لتمويل مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص. ويُتوقع أن يتم السحب من رصيد الاحتياطيات الحكومية خلال الفترة المتبقية من العام بنحو 3 مليار ريال لاستكمال الدعم على مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص ويستهدف أن يتم تعزيز رصيد الاحتياطيات بجزء من الفوائض المتوقع تحقيقها ليسجل الرصيد بنهاية عام 2022م حوالي 394 مليار ريال (10.0% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويوضح الشكل البياني التالي تطورات حجم الدين العام الفعلية والمتوقعة لعام 2022م مقارنة بتقديرات الميزانية.

تطورات حجم الدين العام الفعلية والمقدرة لعام 2022م

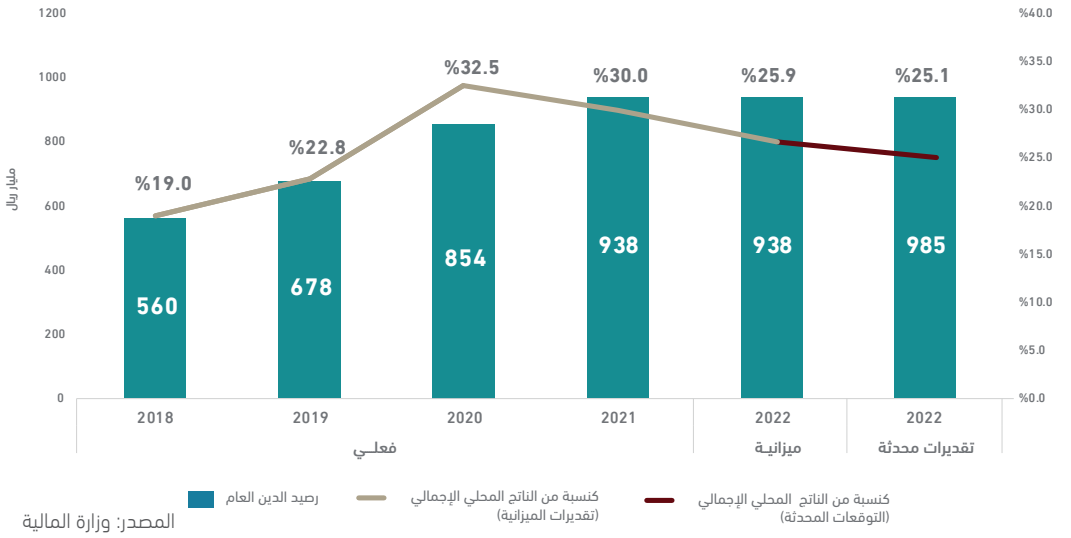

المصدر: وزارة المالية

تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	يناير - يونيو 2021	يناير - يونيو 2022	التغير السنوي
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**453**	**648**	**%43.2**
الضرائب	**163**	**172**	**%5.8**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	10	14	%37.9
الضرائب على السلع والخدمات	122	125	%2.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	8	10	%25.8
ضرائب أخرى	23	23	%1.9
الإيرادات الأخرى	**290**	**476**	**%64.2**
النفقـات			
إجمالي النفقات	**465**	**513**	**%10.3**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**428**	**462**	**%7.9**
تعويضات العاملين	246	251	%2.2
السلع والخدمات	73	97	%32.8
نفقات تمويل	13	14	%7.6
الإعانات	10	12	%19.9
المنح	3	2	%47.1-
المنافع الاجتماعية	42	42	%0.5
مصروفات أخرى	41	44	%7.3
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**37**	**51**	**%38.0**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**12-**	**135**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%0.4-	%3.4	-
الدين والأصول			
الدين العام	**923**	**967**	**%4.7**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%29.5	%24.6	-
الاحتياطيات الحكومية	**355**	**319**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%11.4	%8.1	-

المصدر: وزارة المالية

*** الناتج المحلي الإجمالي المحدث لعام 2022م**

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2022م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2021	ميزانية 2022	توقعات* 2022	التغير (ميزانية-توقعات)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**965**	**1,045**	**1,222**	**%16.9**
الضرائب	**317**	**283**	**315**	**%11.3**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	16	22	%40.6
الضرائب على السلع والخدمات	251	223	245	%9.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	18	18	%0.1-
ضرائب أخرى	29	26	30	%17.1
الإيرادات الأخرى	**648**	**763**	**908**	**%19.0**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,039**	**955**	**1,132**	**%18.5**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**922**	**863**	**981**	%13.6
تعويضات العاملين	496	498	506	%1.6
السلع والخدمات	205	160	238	%48.4
نفقات تمويل	27	33	32	%1.5-
الإعانات	30	24	27	%11.3
المنح	3	2	2	%8.6
المنافع الاجتماعية	70	63	70	%11.3
مصروفات أخرى	91	83	105	%26.9
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**117**	**92**	**151**	**%64.9**
عجز الميزانية				
عجز/ فائض الميزانية	**73-**	**90**	**90**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**%2.3-**	**%2.5**	**%2.3**	**-**
الديــن والأصــول				
الديــن العــام	**938**	**938**	**985**	**%5.0**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%30.0	%25.9	%25.1	
الاحتياطيات الحكومية	**347**	**381**	**394**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%11.1	%10.5	%10.0	

المصدر: وزارة المالية

* توقعات أولية لوزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية

Ministry of Finance